جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

**الإجابة النموذجية لمقياس السياسات الاقتصادية في الجزائر – سنة ثالثة ليسانس-**

– الجواب الأول: (10ن) **الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986:**

أ– **الانعكاسات السياسية: (2ن)**

– إحداث إصلاحات سياسية تمثلت في دستور 1989

– إقرار التعددية السياسية والتخلي عن نظام الأحادية الحزبية

– دخول الجزائر في حالة من اللااستقرار السياسي .

– الحالة الأمنية الخطيرة الذي عانت منها الجزائر طيلة عشرية التسعينات.

ب– **الانعكاسات الاقتصادية: (2ن)**

– التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق

– مشكلة المديونية وما تمثله من أعباء على الاقتصاد الوطني

–أصبح القرار الاقتصادي في يد المؤسسات والهيئات المالية ( صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، مما انعكس سلبا على الحياة السياسية والاجتماعية.

– انخفاض معدلات النمو وزيادة حدة التضخم

–ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

**ج–الانعكاسات الاجتماعية: (2ن)**

– ارتفاع حجم البطالة نتيجة خوصصة المؤسسات العمومية وتسريح العمال

– تدهور مستوى معيشة المواطن الجزائري

– انخفاض القدرة الشرائية للمواطن

– ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع الجزائري

ج س2– **أهم الإصلاحات والسياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر لمواجهة تلك الأزمة : (4 ن)**

1– التحول الى اقتصاد السوق وإحلال القطيعة مع الاقتصاد المخطط مركزيا ( النظام الاشتراكي).

2– الخوصصة من خلال الاعتراف بالملكية الخاصة سواء بالنسبة للجزائريين أو الأجانب .

3– تحرير المبادلات حتى تصبح السوق الداخلية مفتوحة على الأسواق العالمية .

4– تجسيد استقلالية المؤسسات العمومية بواسطة إنشاء الشركات، بهدف جعل المؤسسة مسؤولة مسؤولية كاملة عن النتائج التي تحققها.

5– تم صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14، وقانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05

6– تم تبني سياسات إصلاحية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تتمثل في برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الأول ( أفريل 1993– مارس 1994 )، وبرنامج التصحيح الهيكلي ( 1995– 1998 )، للحد من التضخم تحقيق النمو الاقتصادي.

- **الجواب الثاني:** (10ن)

إن الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر اليوم بكل ما يفرضه من تحديات ويعانيه من أزمات، ما هو إلا نتاج لتداعيات السياسات الاقتصادية المتبعة في مختلف المراحل السابقة والحالية، ما يثير تساؤلات حول مدى قدرة الجزائر على مواجهة الأزمات الاقتصادية وتحقيق تنمية حقيقية تحررها من قيود التبعية. حلل وناقش هذه الفكرة وفق ما تم دراسته

**ج س1- مقدمة: (1ن)** مدخل عام.....

**أولا- التداعيات الناتجة عن السياسات الاقتصادية في الجزائر: (4ن)**

1- عرفت سياسة التنمية في الجزائر توالي الانتكاسات والإخفاقات في نهاية كل مرحلة من مراحل الاقتصاد الجزائري، والنتائج الهزيلة التي أفرزتها كل السياسات والاستراتيجيات التنموية المقترحة منذ الاستقلال خاصة بالنسبة للمخططين الخماسي الأول والثاني سنوات الثمانينات وبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 والتي عبرت عنهما أزمتان اقتصاديتان متشابهات في الأسباب ( 1986- 2014 ) والناتجتان أساسا عن انهيار أسعار النفط في السوق الدولية.

( أمثلة عن أهم السياسات الاقتصادية وأهم نتائجها .....)

2- لم تزد السياسات والاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة في مجال الإصلاح الاقتصادي إلا تعميقا للمشاكل الكبرى التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، والتي طرحت نفسها في كل المراحل وضربت عمق النشاطات الاقتصادية الأساسية.

3- ثقل المديونية الخارجية وامتصاصها لثلثي المداخيل الجزائرية خاصة في سنوات التسعينات.

4- تفاقم مشاكل البطالة وسوء الحالة الاجتماعية مما يدل على وجود خلل كبير في نشاط التوزيع.

5- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة حدة التضخم.

6- تدهور مستوى معيشة المواطن الجزائري، وانخفاض القدرة الشرائية له.

7- انخفاض شديد في قيمة العملة الوطنية.

8- اهمال و تخلف القطاعين الزراعي والصناعي بسبب التركيز على القطاع الخدماتي.

**هذه التداعيات السلبية كانت نتيجة مجموعة من المعيقات والتحديات التي كانت سببا في تعثر مختلف السياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر نذكر أهمها:**

**ثانيا- معيقات السياسات الاقتصادية في الجزائر: (2ن)**

- زيادة ظاهرة الفساد الاقتصادي، المالي والإداري( فضيحة الطريق السيار شرق- غرب، فضيحة شركة سونطراك ، قضية الخليفة... ).
- هيمنة قطاع المحروقات وتبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القطاع الاستراتيجي.
- عدم استقرار واستمرارية السياسات الاقتصادية وتغييرها مع تغيير الحكومات الجديدة.
- غياب مشاريع تنموية بديلة واهمال القطاعات الاستراتيجية الأساسية كالزراعة والصناعة والسياحة.
- ارتفاع حجم الإنفاق العام وما صاحبه من إسراف وتبذير للأموال العمومية، خاصة خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2001 ، نتيجة ضعف التسيير وعدم جدوى المراقبة والمحاسبة .
- تغييب وتهميش الفئات الكفؤة من المجتمع الجزائري من المشاركة الفعلية والواعية في وضع السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية.

– التناقض الموجود في النظام الاقتصادي، فمن جهة وفرت الجزائر مبدئيا القواعد المؤسساتية لاقتصاد السوق بتحرير الأسعار والتجارة الخارجية، ومن جهة أخرى مازالت ممركزة في تسييرها الإداري بسبب العراقيل البيروقراطية التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية.

**ثالثا– متطلبات انجاح السياسات الاقتصادية وارساء التنمية الاقتصادية في الجزائر: (2ن)**

بذلت الجزائر جهودا لا يستهان بها في سبيل انجاح السياسات الاقتصادية وتحقيق التنمية الوطنية، لكن هذه العملية الصعبة والمعقدة تحتاج مساعي اضافية وإدارة رشيدة ومجموعة من المتطلبات والاستراتيجيات أهمها ما يلي:

- توفر الارادة السياسية الداعمة لتفعيل التنمية الوطنية.
- إعادة بناء التنمية الوطنية على أسس صحيحة.
- القيام بإصلاحات هيكلية عميقة ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم.
- عصرنة القطاع الفلاحي بتحقيق الأمن الغذائي.
- الاستثمار خارج المحروقات من خلال اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي.
- تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية ( الفلاحة والسياحة والصناعة والرقمنة.)
- تطوير مصادر طاقوية جديدة والاعتماد على الطاقات المتجددة كبديل.
- عصرنة الادارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية.
- التركيز على تكوين الإنسان لأن الرأسمال البشري هو العمود الفقري لكل تنمية.
- **خاتمة: (1ن)**.....

**بالتوفيق /أستاذة المقياس د.رکاش**